Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
Volume 1, Issue (1), 2021, https://nauss.edu.sa
http://spp.nauss.edu.sa/spp
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY FOR SECURITY SCIENCES
Est. 1978
رؤى أمنيـة

التقرير العالمي للمخدرات 2020

The World Drug Report 2020

عياد عصويد الشمري
مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Aiyed Aswed Alshamari
Security Research Center, Naif Arab University for Security Sciences

الرسائل الأساسية:

- معالجة مشكلة المخدرات العالمية تتطلب تنفيذ سياسة متعلقة بالمخدرات بالتوازي مع تنفيذ خطط أوسع بشأن التنمية المستدامة والأمن وحقوق الإنسان.
- توسيع نطاق التدخلات العلاجية في علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، ودمج تلك التدخلات في نظام الرعاية الصحية لكل بلد.
- إتاحة الفرصة لنظام العدالة الجنائية في اختيار العلاج كعقوبة بديلة للسجن خصوصًا للمرأة التي ارتكبت مخالفات بسيطة وتعاني من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات.

المقدمة

يحتوي التقرير العالمي للمخدرات 2020 على ملخص تنفيذي عن معالجة لمشكلة المخدرات من الجوانب الاجتماعية والقانونية؛ وذلك بتنفيذ خطط لتحقيق التنمية المستدامة وتفعيل حقوق الإنسان والمرأة وتعزيز التعاون الدولي للتصدي لهذه المشكلة. عالمياً، أرتفع تعاطي المخدرات نسبة وتناسبًا، من 210 ملايين متعاطٍ عام 2009، بنسبة 4.8% من مجموع سكان العام، وتتراوح الأعمار ما بين 15-64، إلى 269 مليون متعاطٍ عام 2018 وبنسبة 5.3% من مجموع سكان العالم. من ناحية التوزيع الجغرافي، فسكان المناطق الحضرية أكثر تعاطياً للمخدرات من سكان المناطق الريفية لذلك من الممكن أن تنتشر المخدرات في المناطق الحضرية في السنوات المقبلة بسبب تضاعف الهجرة من الأرياف إلى المدن. في غرب ووسط وشمال أفريقيا، ويغذي أزمة الأفيون انتشار الترامادول الذي نمى بسبب الاستخدام غير الطبي له، وقد زادت الكميات المضبوطة في 2017، وفي 2018 انخفضت بشكل ملحوظ عندما صدر قانون ينظم الترامادول في الهند وفي أمريكا الشمالية أيضاً ينتشر استخدام المواد الأفيونية المصنعة التي تغذى بالفنتانيال الذي يعتبر سببًا في قتل ثلثي الجرعات الزائدة المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولمعرفة

1658-8886© 2021. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.
CrossMark

تأثيرات جائحة كوفيد19- على الأسواق غير معروفة ويصعب التنبؤ بها ولكن من الممكن أن يرتفع الطلب على الأدوية، وبالتالي التوسع في المزارع التي يستخرج منها العقاقير وربما يتخذها بعض المزارعين مبررًا لزراعة بعض المنتجات المحظورة

التوزيع العالمي للمخدرات أنظر الخريطة في الشكل رقم (1). يعود السبب في انتشار الترامادول والفنتانيال لسهولة تصنيعه وانخفاض تكاليف إنتاجه، بالإضافة لعدم وجود لوائح دولية تنظم الترامادول وبعض أنواع الفنتانيال. وتنتشر المخدرات أيضاً في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، وبعض أنواع المخدرات مثل الكوكايين ينتشر في المجتمعات الغنية بسبب ارتفاع سعره، ولكن الاضطرابات بسبب تعاطي المخدرات تكثر في مناطق ذوي الدخل المنخفض، وتشير البيانات إلى ارتباط الاستخدام المفرط وغير المنظم للمخدرات عند ذوي الدخل المنخفض عكس المجتمعات الثرية. وحسب الشكل رقم (2) يعتبر القنب هو الأكثر استخدامًا لكن الأفيون هو الأكثر ضرراً بين أنواع المخدرات، فحوالي 192 مليون شخص يتعاطون القنب في 2018، مقارنةً ب 58 مليون شخص يتعاطون الأفيون في نفس العام، كما أن 66% من الوفيات و50% ممن تعرضوا للإعاقة الجزئية أو الكلية بسبب تعاطي الأفيون.

وتأثيرات جائحة كوفيد19- على الأسواق غير معروفة ويصعب التنبؤ بها ولكن من الممكن أن يرتفع الطلب على الأدوية، وبالتالي التوسع في المزارع التي يستخرج منها العقاقير، وربما يتخذها بعض المزارعين مبررًا لزراعة بعض المنتجات المحظورة، وقد يضطر تجار المخدرات إلى البحث عن طرق جديدة لتصنيع المواد المخدرة نتيجة القيود المفروضة على السفر، وقد تتغير أنماط تعاطي المخدرات ومدى متوافرها، وقد تتعثر قدرة الحكومات على الاستجابة لتلك التغيرات خاصة الدول الفقيرة.

شكل 1- يوضح الإجراءات المتُبعة من قبل المؤسسات الإصلاحية في بعض دول العالم

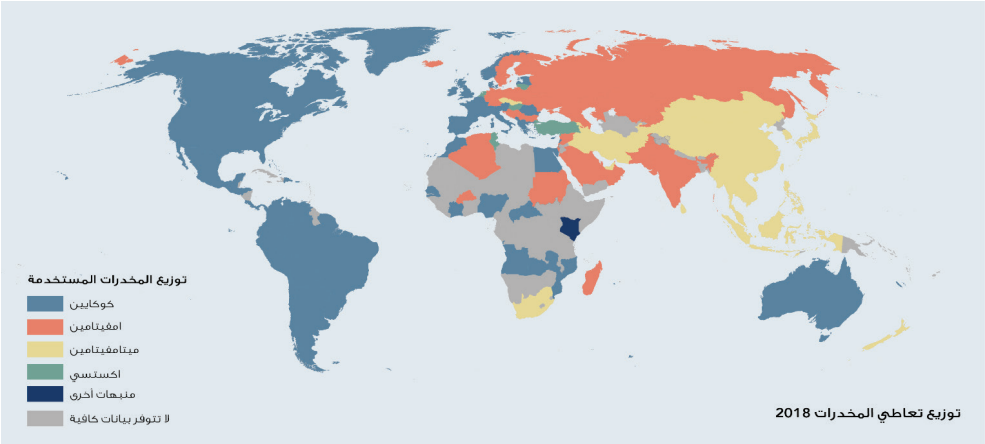

المصدر: World Drug Report 2020 (United Nations publication, Sales No. E.20.XI.6)

شكل 2- عدد مستخدمي المخدرات عالمياً لكل مليون شخص، 8102

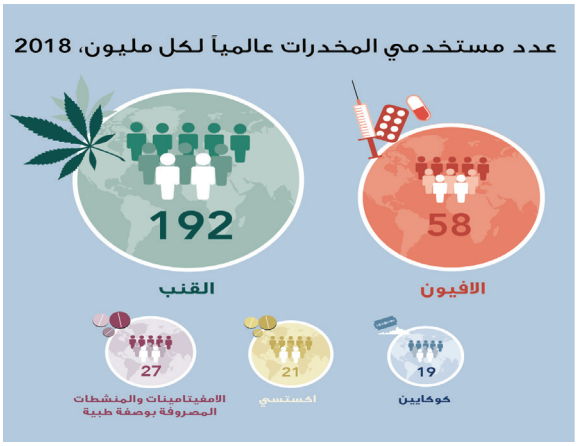

المصدر: World Drug Report 2020 (United Nations publication, Sales No. E.20.XI.6)

بالنسبة لتجارة المخدرات فقد أصبحت أكثر تعقيداً، فبعض أنواع المخدرات قد لا تخضع للرقابة العالمية. بالنسبة لتوزيع الأدوية، فإنه يتم بشكل غير متساو، حيث يتم توزيع أكثر من 90% من الأدوية في المناطق ذات الدخل المرتفع في عام 2018، بينما توزع 10% من الأدوية على الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي تشكل تقريبًا 88% من سكان العالم. ويعاني حوالي 35.6 مليون شخص من مضاعفات تعاطي المخدرات، التي يسهم الفقر وسوء التعليم في ارتفاع هذه المضاعفات. في علاقة تعاطي المخدرات بالعنف، يصعب تحديد هذه العلاقة، فقد تظهر الإحصاءات المحدودة أن التسمم عامل مهم في القتل، وفي المقابل يبدو أن شرب الكحول يؤدي دورًا أكبر من المخدرات في العنف، وقد تسهم المخدرات في ارتفاع الجريمة ولكن هذا العامل يمكن أن يكون بأسباب أخرى مثل: الفقر والحرمان والعنصرية والتفكك الأسري والأقران وغيرها التي قد تؤدي دورًا أكبر من استخدام المخدرات نفسها في رفع نسبة الجريمة.

كسر دائرة المخدرات

هناك ارتباط مباشر أو غير مباشر بين مشكلة المخدرات والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان وتحقيق الأمن. ويمكن عزو هذا التوسع في سوق المخدرات إلى عدة عوامل، منها الحرمان الاجتماعي والاقتصادي وزيادة أعداد الشباب والتوسع الحضري، وهذه لها ارتباط بالسياق الإنمائي.

ولذلك يتطلب كسر دائرة المخدرات والتهميش الاقتصادي والاجتماعي وضع برامج تربط بين التدخلات المتصلة بالمخدرات كالوقاية والعلاج على أسس علمية، وبين الجهود الإنمائية المبذولة من أجل تحسين الصحة العامة، وزيادة التنمية الاقتصادية وتعزيز الأمن العام، والحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن أن يؤدي الانكماش الاقتصادي الناجم عن أزمة كوفيد19- إلى رفع مستويات إنتاج المخدرات والاتجار

قد يضطر تجار المخدرات إلى البحث عن طرق جديدة لتصنيع المواد المخدرة نتيجة القيود المفروضة على السفر، وقد تتغير أنماط تعاطي المخدرات ومدى توافرها، وقد تتعثر قدرة الحكومات على الاستجابة لتلك التغيرات خاصة الدول الفقيرة

بها وتعاطيها. ويؤدي أيضاً إلى تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفئات الضعيفة، فتلجأ بصورة متزايدة إلى مزاولة أنشطة غير مشروعة كوسيلة للتعويض عن خسائرها الاقتصادية. وقد تؤدي الصدمات الاقتصادية بعد انتهاء أزمة كوفيد19- إلى زيادة في استهلاك المخدرات، ولذلك يمكن أن تساعد المواءمة بين البرامج المتصلة بالمخدرات والتدخلات الإنمائية التي تقوم بها الحكومات لاحتواء العواقب الاجتماعية والاقتصادية السلبية للأزمة إلى منع حدوث زيادة أخرى محتملة في عدد الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات المرتبطة بآثار جائحة كوفيد19-.

وتتعرض عدة فئات مجتمعية، مثل النساء والأقليات الإثنية والمهاجرين والمشردين بسبب نزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية وسكان الأرياف، للوصم والتمييز والاستبعاد من الفرص العامة. ومستوى اضطرابات تعاطي المخدرات التي تعاني منها بعض هذه الفئات أعلى منها لدى الفئات الأخرى، كما تواجه عقبات إضافية في الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية والرعاية التي قد تحتاج إليها للتصدي لمشكلة تعاطيها للمخدرات.

وينبغي لتدخلات التصدي لتعاطي المخدرات ومعالجة نتائجها، أن تحترم حقوق الإنسان الأساسية لكل الأفراد. ومفتاح ضمان المساواة في الحصول على تلك الخدمات يكمن في إنهاء الوصم الذي لايزال يؤثر على متعاطي المخدرات.

التدابير الناجحة لعلاج المدمنين

هناك أدلة دامغة على أن تكلفة توفير العلاج المبرهن على فاعليته لاضطرابات تعاطي المخدرات أقل بكثير من تكلفة الارتهان للمخدرات المتروك بلا علاج. فالعلاج المبرهن على فاعليته لاضطرابات تعاطي المخدرات لا يساعد على الحد من الأضرار المرتبطة بالمخدرات فحسب، بل يحسن أيضًا صحة ورفاهية وتعافي الأشخاص الذين يعانون من تلك الاضطرابات، ويحد في الوقت نفسه من الجرائم المتصلة بالمخدرات ويعزز السلامة العامة والنتائج الإيجابية للمجتمع المحلي، وذلك من خلال الحد من التشرد والبطالة. ويتطلب سد الفجوة الكبيرة في توفير خدمات العلاج توفيرها في إطار النظام العمومي للرعاية الصحية ووضع اعتبار خاص لبعض الفئات المجتمعية.

ويمكن أن تساعد الالتزامات الوطنية باتخاذ التدابير التالية التي تحد من تعاطي المخدرات وأثرها على الصحة، فضلًا عن الموارد الشحيحة القائمة:

1- توسيع نطاق التدخلات في مجال منع تعاطي المخدرات والإصابة باضطرابات تعاطي المخدرات، التي تستهدف فئات محددة، والتشجيع على المشاركة الإيجابية الشاملة للشباب وأسرهم ومدارسهم ومجتمعاتهم، وإنشاء أحياء مجتمعية شاملة وآمنة، فهي لا تمنع التعاطي فحسب، ولكن تمنع أيضًا سلوكيات أخرى مثل: الجنوح والعنف وارتكاب العنف المنزلي في حق الأطفال.

2- توسيع نطاق التدخلات العلاجية في علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، وإدماج تلك التدخلات في نظام الرعاية الصحية لكل بلد، وضمان إتاحتها للجميع وتسهيل الوصول إليها، وإمكانية إتاحتها كعقوبة بديلة للسجن، تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان وتلبي احتياجات الذين يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات.

3- توسيع نطاق توفير الخدمات لتشمل الوقاية وعلاج الأمراض المرتبطة بتعاطي المخدرات مثل: التهاب الكبد C ومرض الإيدز وغيرها.

ينبغي أن يقترن الحكم على جرائم متصلة بالمخدرات ببدائل للعقوبة التي تراعي الوضع المناسب للمرأة، وتماشيًا مع قواعد الأمم المتحدة الخاصة بمعاملة السجينات، وتوفير علاج لها من تعاطي المخدرات والاضطرابات المصاحبة له، إذا لزم الأمر. وينبغي أيضًا تجسيد الاعتراف باحتياجات المرأة في روح الإدارة في السجون التي تؤوي السجينات بحيث يكيف أسلوب الإدارة والبرامج المقدمة والرعاية الصحية تبعًا لذلك.

الحد من سوء استخدام الأدوية الطبية

يمكن لتعزيز فهم المجتمع لفكرة أن اضطرابات تعاطي المخدرات تمثل حالة مزمنة ومعقدة ومتعددة الجوانب وانتكاسية تتطلب رعاية وتدخلات متواصلة وتستند إلى العديد من التخصصات أن يساعد على تخفيف الوصمة المرتبطة بتعاطي المخدرات أو إزالتها. وفي موضوع الاستخدام غير الطبي للمستحضرات الصيدلانية فإن العبء يتزايد على نظام الصحة العامة.

وضع سياسات وطنية لمواجهة تزايد هذه الظاهرة وتحقيق توازن فعلي في توفير الأدوية اللازمة لتسكين الألم والرعاية التي يحتاجونها مع تجنب إنشاء سوق للاستخدام غير الطبي ومنع القطاع الخاص من الإعلان والترويج بشراسة لأدوية تسكين الألم مما يدفع لاستخدامها لأغراض غير طبية، بالإضافة إلى وضع برامج وقائية تستهدف الفئات الأكثر تعرضًا للخطر والأضرار الناجمة عن الاستخدام غير الطبي للمنتجات الصيدلانية.

إجراء تغييرات تشريعية وسياسية، وتدريب المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية، وزيادة عدد مقدمي الرعاية الصحية الذين يسمح لهم بوصف المواد الخاضعة للرقابة.

تعزيز التعاون بين الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتوفير المواد الأساسية الخاضعة للرقابة وتيسير وصولها لمحتاجيها.

المخدرات والعدالة الجنائية للنساء

يمثل الرجال الغالبية العظمى من المحكوم عليهم بجرائم تتعلق بالمخدرات، إلا أن النسبة الأكبر من النساء المحكوم عليهن، يحكم عليهن بجرائم متصلة بالمخدرات. فعندما تمثُل المرأة أمام القضاء، فغالباً مثولها مرتبط بجرائم متصلة بالمخدرات. ولما كان نظام العدالة الجنائية مصممًا غالباً للتعامل مع الجناة الذكور، فإنه كثيراً ما يكون غير ملائم لمعالجة الخلفيات الاجتماعية للمرأة (مثل تحملها مسؤولية الرعاية أو معاناتها من أحداث عنيفة في الماضي أو احتياجاتها في مجال الرعاية العقلية)، وقد توضع المرأة في حالة ضعف وتواجه قوالب نمطية جنسانية ومظاهر وصم وإقصاء اجتماعي. كما أن الصعوبات التي تواجهها للوصل للعدالة أكبر من الصعوبات التي يواجهها الرجل، فهي تواجه صعوبات في فهم نظام العدالة الجنائية وفي تجاوز مراحله بسبب الحواجز اللغوية، أو عدم الكفاية في معرفتها بحقوقها، فضلًا عن الحواجز الثقافية. وكثيراً ما تفتقر المرأة إلى الموارد المالية اللازمة للحصول على مشورة قانونية ودفع كفالة بعد إلقاء القبض عليها وعدم إمكانية الوصول إلى الموارد المتاحة. كما أنها أكثر عرضة للتمييز من جانب موظفي العدالة الجنائية وللهجران من جانب أسرتها.

وللحد من هذه المشاكل، ينبغي أن يقترن الحكم على جرائم متصلة بالمخدرات ببدائل للعقوبة التي تراعي الوضع المناسب للمرأة، وتماشياً مع قواعد الأمم المتحدة الخاصة بمعاملة السجينات، وتوفير علاج لها من تعاطي المخدرات والاضطرابات المصاحبة له، إذا لزم الأمر. وينبغي أيضاً تجسيد الاعتراف باحتياجات المرأة في روح الإدارة في السجون التي تؤوي السجينات بحيث يكيف أسلوب الإدارة والبرامج المقدمة والرعاية الصحية تبعاً لذلك.

كما ينبغي إتاحة الفرصة لنظام العدالة الجنائية في اختيار العلاج كعقوبة بديلة للسجن خصوصاً للمرأة التي ارتكبت مخالفات بسيطة وتعاني من اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات.

تعزيز التعاون الدولي للتصدي لمشكلة المخدرات

التدابير المتخذة للتصدي لمشكلة المخدرات غير كافية بشكل عام، فمشكلة المخدرات لا تقتصر على بلد واحد، بل تشمل معظم البلدان بطريقة متشابكة. معظم الطلب على المخدرات يكون في بلدان غير البلدان التي تنتج المخدرات فيها، وذلك يعني أن عملية التصدي للاتجار بالمخدرات مسؤولية مشتركة تتطلب جهوداً دولية متضافرة تستهدف بلدان المصدر والعبور والمقصد.

مشكلة المخدرات أصبحت ذات طابع دولي أكثر من أي وقت، فلا يمكن تفكيك الشبكات إلا من خلال تشارك عدة بلدان في جهودها، ونجاح بلد ما في الحد من مشكلة المخدرات بمعزل عن غيره قد يفاقمها في بلدان أخرى، فلا تتحقق مكاسب صافية على الصعيد العالمي. ويتجسد روح التعاون الدولي في تحسين تنسيق السياسات والإجراءات ومساعدة البلدان ذات الموارد المحدودة، وتعزيز قدرات البلدان للتصدي لمشكلة المخدرات.

ضرورة حث الجهات المانحة على المزيد من الجهود الاستثمارية لتحفيز التعاون في المسائل المتعلقة بالمخدرات. وقد فاقمت أزمة كوفيد19- الوضع الراهن، وهذا يتطلب اتخاذ تدابير متكيفة وسريعة للتخفيف من الآثار الضارة المحتملة لهذه الجائحة على قدرة البلدان على ضبط إنتاج المخدرات والاتجار بها.

التوصيات

1. وضع وتنفيذ أساليب مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة لتقدير تعاطي المخدرات، واضطرابات تعاطيها، والعواقب الصحية لتعاطيها، ونطاق التغطية العلاجية.
2. التعمق في فهم سلوكيات متعاطي المخدرات غير المشروعة، الذي من شأنه أن يدعم التدخلات المناسبة دون الحاجة إلى موارد بشرية ومالية ضخمة .
3. استخدام إطار أهداف التنمية المستدامة في دعم رصد برامج التنمية البديلة؛ إذ يمكن أن يساعد في تحديد الثغرات وأوجه عدم المساواة الأكبر والأكثر استعصاء التي يلزم إعطاؤها الأولوية في مشاريع أو برامج التنمية البديلة.
4. توسيع نطاق البحوث المتعلقة بأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتعاطي المخدرات واضطرابات تعاطيها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
5. تحسين جمع المؤشرات والإبلاغ عن المؤشرات (بما في ذلك تبادل المعلومات داخلياً ودولياً) التي تصف ديناميات أسواق المخدرات، مثل أسعار المخدرات ودرجة نقاوتها وأنماط تعاطيها وغيرها والتي تساعد على فهم أساليب عمل جماعات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات ودروب الاتجار التي يستخدمونها، ورصد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج والاتجار بالمخدرات.
6. وضع تقييمات متعددة الأساليب للاتجار غير المشروع بالمخدرات وتشمل معلومات طرق الاتجار، وجماعات الجريمة المنظمة، وأساليب العمل على الصعيدين الإقليمي والمحلي في مناطق مستهدفة.
7. العمل على إصدار قوانين دولية تنظم استخدام الترامادول وبعض أنواع الفانتانيل.
8. توسيع نطاق البحوث المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد19- على إنتاج وتجارة المخدرات، والسعي للحصول على مزيد من المعلومات عن مدى تأثر المنظمات الإرهابية التي تستفيد مالياً من الاتجار بالمخدرات بالنتائج التي تركتها جائحة كوفيد19- على إنتاج المخدرات.

Received 1 Jan. 2021; Accepted 15 Feb. 2021; Available Online 31 Mar. 2021.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: Aiyed Alshamari
Email: aaalshammari@nauss.edu.sa

doi: 10.26735/YZWC2010